

Distr.  
LIMITED

TD/L.383  
17 June 2004

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

### اجتماع المائدة المستديرة بشأن تسخير التكنولوجيات الناشئة لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية

١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - ملخص من إعداد أمانة الأونكتاد

- ١- كان المتحدثون الرئيسيون في اجتماع المائدة المستديرة معالي السيد إدواردو كامبوس، وزير العلوم والتكنولوجيا في البرازيل، ومعالي الأونورا بل جياراج فيرناندوبولي، وزير التجارة وشؤون المستهلك في سري لانكا، والدكتور ديريك هانكوم، نائب وزير العلوم والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا، والسفير فولتر ليخين، المدير العام لوزارة الخارجية في النمسا، والسيد طلال أبو غزالة، نائب رئيس فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتولى إدارة مداولات اجتماع المائدة المستديرة البروفيسور كاليستوس جوما، رئيس فرقة العمل المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لمشروع الأمم المتحدة للألفية.
- ٢- وقد أعاد المتحدثون التأكيد على أن استخدام العلم والتكنولوجيا، بالاستناد إلى المعارف والمهارات والمواد المحلية، هو أمر أساسي لتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في مجالات مثل مكافحة الفقر، وتحسين أحوال معيشة النساء، ومكافحة الأمراض، وأن معظم البلدان النامية لن تستطيع على الأرجح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون أن تدرج العلم والتكنولوجيا في صدارة أولويات جدول أعمالها الإنمائي.
- ٣- وإن معالجة مشكلة الفقر من خلال استخدام العلم والتكنولوجيا لا تتطلب بالضرورة توليد المزيد من المعارف. بل إن الأهم من ذلك هو أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى للفتوة المؤسسية القائمة بين المؤسسات المعنية بتوليد المعرفة وعمليات رسم السياسات العامة على المستوى الدولي. وأوضح أحد المتحدثين أن المؤسسات المعنية بتوليد المعرفة، على المستوى الحكومي الدولي، تفتقر إلى نقاط اتصال ضمن منظومة الأمم المتحدة. فليس هناك، مثلاً، ما يشكل ميثاقاً عالمياً للأوساط العلمية يتيح لها أن تكون ممثلة في عمليات رسم السياسات العامة على المستوى العالمي. وقد أفضى هذا إلى تهميش مكانة العلم والتكنولوجيا على جدول الأعمال الدولي. ودعا

المتحدثون إلى إنشاء آليات مثل آلية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وذلك من أجل إقامة شبكات وروابط بمجدول الأعمال السياسي واستخدام المعارف العلمية كمصدر للمعلومات في عمليات صنع القرارات على المستوى الدولي.

٤- وشدد المتحدثون على أهمية قيام البلدان النامية بتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية من خلال زيادة الاستثمار في تدريس العلوم على جميع المستويات، وتكييف أوضاع الجامعات ومؤسسات البحوث العامة لجعلها أكثر صلة بالتنمية. كما شدد المتحدثون على الدور الهام للبحوث العلمية والابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني في تعزيز القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا.

٥- وأشار إلى أن المشورة العلمية في معظم البلدان النامية تترع لأن تكون مشورة مخصصة لحالات محددة ولا تحتل مكانة مركزية في عملية صنع القرارات. ولذلك فإن من المهم أن يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المشورة، بما في ذلك من خلال إنشاء هيئات استشارية علمية من أجل ضمان أن تتخذ الحكومات قراراتها على أساس المشورة العلمية السليمة واستخدام العلم كأداة للتنمية عن طريق توقع المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد والاستفادة من الفرص المتاحة.

٦- وشدد عدة متحدثين على أهمية التسخير الفعال للتكنولوجيا البسيطة والمتطورة من أجل تلبية احتياجات التنمية، وأكدوا من جديد أن تشجيع تطوير وتطبيق التكنولوجيات الجديدة والناشئة، ولا سيما التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وتكنولوجيا النانو، سيؤدي إلى خفض التكاليف كما سيؤدي إلى زيادة إمكانيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧- وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، لاحظ أحد المتحدثين أنه بينما يتضمن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تعريفاً واضحاً للضوابط المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، فإنه لا يتضمن سوى إعلان حسن نية "يشجع" البلدان المتقدمة على نقل التكنولوجيا، دون أن ينص على قاعدة ملزمة. وفي هذا السياق، اعتبر أنه ينبغي وضع الحكم ذي الصلة من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة موضع التنفيذ من أجل مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى حيازة التكنولوجيا.

٨- كما لاحظ المتحدثون بقلق نقص الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير ذات الصلة بالتنمية. فالبحوث توجه على نحو متزايد نحو جني الأرباح بدلاً من توجيهها نحو حل المشاكل التي تواجهها الإنسانية؛ ومن ذلك مثلاً أن ٩٠ في المائة من الأمراض في العالم لا تحصل إلا على ما نسبته ١٠ في المائة من مجموع الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير. وبالنظر إلى التفاوتات في الدخل على نطاق العالم، فإن التنمية المستدامة بحق لا يمكن أن تؤمن إلا من خلال مشاركة جميع الأمم مشاركة ديمقراطية في إدارة شؤون العلم والتكنولوجيا، ولا يمكن لهذه التنمية أن تخضع لمفهوم "السوق" المغرق في المثالية. والرعاية الصحية المنصفة لا يمكن أن تتأتى إلا من خلال اعتماد نماذج جديدة للبحث والتطوير في ميدان الصحة. وقد دُعي المجتمع الدولي إلى بحث سبل الاضطلاع بأنشطة بحث وتطوير غير موجهة على أساس السوق.

٩- كما عرض المتحدثون التجارب الوطنية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالسياسة الصناعية والتكنولوجية التي وضعت مؤخراً في البرازيل تركز على نظم الابتكار الوطنية وكذلك على تطوير التكنولوجيا، وبخاصة في مجالات مثل تكنولوجيا المواد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتكنولوجيا النانو، باعتبارها أدوات فعالة لتخفيف وطأة الفقر. وقد أنشأت حكومة سري لانكا مؤخراً وكالة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال تتمثل ولايتها في تنفيذ "خارطة طريق إلكترونية لسري لانكا"، وهي تمثل استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى البلد بأكمله. ومن الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية ما يتمثل في توسيع نطاق الربط الشبكي ليشمل مناطق البلد الريفية، وتشجيع الأخذ بحلول تقوم على استخدام التكنولوجيا الابتكارية، مثل المحطات التي تعمل بالطاقة الشمسية من أجل ربط المجتمعات المحلية الصغيرة المعزولة، وقد شرعت سري لانكا، اعترافاً منها بأن وجود قاعدة موارد بشرية قوية يعتبر أمراً حاسماً بالنسبة لتطوير التكنولوجيا وتكييفها ونشرها، في تنفيذ برنامج يهدف إلى التوسع السريع في التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاعين الخاص والعام.

١٠- وقد أنشأت حكومة جنوب أفريقيا برنامجاً شاملاً وطموحاً يشتمل على أهداف محددة لتوفير مياه الشرب النظيفة، وخدمات الإصحاح الأساسية، وخدمات الإسكان. وبالإضافة إلى ذلك، ستستثمر الحكومة ما يزيد عن ١٥ مليار دولار في البنى التحتية على مدى السنوات العشر القادمة. وسوف يكون للابتكار، واستخدام التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتكنولوجيا الصناعة التحويلية المتقدمة، دور حيوي في تنفيذ هذه الخطط. كما تم وضع برنامج حكومي يهدف إلى تحويل البرامج الحكومية المتصلة بتخفيف وطأة الفقر إلى مشاريع تكون موجهة نحو تلبية احتياجات المجتمعات المحلية فضلاً عن كونها مستدامة وقابلة للاستمرار اقتصادياً وذلك من خلال نقل التكنولوجيا إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحددت الحكومة أيضاً، في إطار سعيها إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، عدداً من المجالات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية والتي يجري العمل على زيادة تطويرها. وفي هذا الصدد، تهدف الحكومة إلى الاستفادة من الميزة الجغرافية التي تتمتع بها وإلى تحويل الجنوب الأفريقي إلى منطقة تميز في تكنولوجيا الفضاء وعلم الفلك. وتعكف الحكومة حالياً على إعادة النظر في سياساتها من أجل التحول من نقل التكنولوجيا إلى الشراكة التكنولوجية، مع الاعتراف بضرورة توجيه المزيد من الاهتمام نحو التعليم، الأمر الذي سوف يساعد في تعزيز القدرات البشرية لا فيما يتعلق باعتماد وإتقان التكنولوجيا بل وفيما يتعلق أيضاً بالابتكار والتطوير التكنولوجي. وتعتزم جنوب أفريقيا أيضاً أن تقيم سير تنفيذ التوصيات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والتي انبثقت عن مؤتمر قمة جوهانسبرغ الذي عقد قبل بضع سنوات. وستدعى منظمات دولية مثل الأونكتاد إلى المشاركة في هذه العملية.